

أكبر من دارفور: الأمن الإقليمي للسودان على حدوده الغربية

حسن الحاج علي أحمد^(*)

قسم العلوم السياسية، جامعة الخرطوم.

مقدمة

ظل الأمن الوطني السوداني، منذ عقود خلت، مرتبطاً إلى درجة وثيقة بالأمن الإقليمي، وكان هذا الارتباط أكثر وضوحاً في تخوم البلاد وحدودها الشرقية، وكان محكم الصلة بتطورات الأمن العالمي. فقد كانت منطقة القرن الأفريقي مسرحاً لصراع الحرب الباردة، وارتبط أمن السودان بها سلباً وإيجاباً. وعلى الرغم من أن علاقة السودان مع تشاد قد شابها التوتر في فترة الرئيس الأسبق، النميري، إلا أن الحدود الغربية ظلت هادئة نسبياً. هذا الحال تغير في هذه الأيام، وحلت تشاد محل أثيوبيا وأرتيريا، بل إن الأزمة في دارفور أضحت أكثر تعقيداً نتيجة ارتباطها الوثيق بالأمن الإقليمي. لهذه الأسباب، تتناول هذه الورقة موضوع الأمن الإقليمي للسودان على حدوده الغربية، وتسعى إلى تحليل عناصره، والعوامل التي تؤثر فيه، كما تحلل تفاعلاته ومخرجاته. وتبدأ الورقة في جزئها الأول بتناول المداخل النظرية التي حاولت تفسير الأمن الإقليمي، ثم تعرّج بعد ذلك على تطبيق مدخل الأمن الإنساني، ومدخل تحليل الشبكات الاجتماعية، وبدرجة أساسية مجمع الأمن الإقليمي، على الأمن الإقليمي للسودان على حدوده الغربية، ثم تعرض الورقة بعد ذلك نتائجها وخلاصاتها.

تعكس الأدبيات المتعلقة بالأمن الإقليمي نظريات عديدة تناولته من مداخل شتى، إلا أن هذه الورقة تعرض للنظريات الرئيسية، خاصة تلك التي تراعي أوضاع أفريقية. فالحدود بين عدد مقدر من الدول الأفريقية ربما عنت خطأً سياسياً فاصلاً بين نظامين سياسيين، لكنها، اجتماعياً واقتصادياً، لا تمثل حاجزاً أو مانعاً أمام التواصل الشعبي. ونتيجة ذلك، تعددت أشكال التفاعل عبر الحدود، كما تعددت التحديات العابرة للحدود، اللتان تنعكسان سلباً على الأمن الإقليمي. فالغزو العسكري والاختراق الحدودي، اللذان يُعدّان من أبرز مهددات الأمن الوطني لأي دولة، تقليدياً، يمثلان في الحالات الأفريقية شكلاً من أشكال التفاعل عبر الحدود. لكن هناك أشكالاً أخرى من الارتباط المعقّد تأخذ الأهمية نفسها

بالنسبة إلى عدد من الدول الأفريقية، وهي تشمل: الحراك السكاني، وتضامن الهوية العابر للحدود، والتهريب، والتواصل السياسي. وتميّز هذه الارتباطات أعمال النزاع في تلك الدول، كما تعقّد مهام فضّ هذا النزاع.

أولاً: الأمن الإنساني

يركز مفهوم الأمن الإنساني على الإيفاء بحاجات الإنسان الأساسية وتشمل: توفير الغذاء والرعاية الصحية والسلامة الجسدية والنفسية؛ وبمعنى آخر، تأمين الحرية من الخوف والحاجة، والحرية في مقدرة الإنسان على اتخاذ القرارات التي تهمه. وترى لجنة الأمن الإنساني، التي شكلتها الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٠، وقدمت تقريرها في عام ٢٠٠٣، أن المفهوم لا يتضمن فقط حماية الإنسان، وإنما تنميته كذلك، وترتبط بين توفير السلام والأمن والتنمية المستدامة. كما يركّز مفهوم الأمن الإنساني على ثلاثة مستويات: الوطن والجماعة والفرد.

ذاع مفهوم الأمن الإنساني بعد صدور تقرير التنمية البشرية عام ١٩٩٤، الذي رأى أن ما يهدد أمن الأفراد في العالم نابع من محاولات تحقيق حاجات الحياة اليومية، وليس من أحداث العالم الكبرى. ويذكر التقرير أن هناك أربع سمات رئيسية تميّز مفهوم الأمن الإنساني هي: البعد العالمي للاهتمامات، وارتباطه بالبشر في كل مكان نسبة إلى تركيزه على التهديدات المشتركة بينهم، والاعتماد المتبادل بين مكوناته وذلك لأن قضايا الأمن الإنساني لا تقف عند الحدود الوطنية، وإمكانية تحقيقه عند التعامل المبكر مع قضاياه. وقد ارتبطت أهداف الألفية التنموية، التي اعتمدها الأمم المتحدة، بمفهوم الأمن الإنساني.

الأمن الإنساني والأمن القومي يكملان ويعضدان بعضهما البعض. وهناك حاجة إلى تقديم نظرية مختلفة للأمن، حيث إن المداخل التقليدية التي تركز على الحماية من المهددات الخارجية، ومن الاعتداء الخارجي لدولة أو دول أجنبية، لا تكفي في تفسير الصراعات الداخلية، خاصة في الدول النامية. وعلى الرغم من وجود اتفاق بين مدارس الأمن الإنساني حول التركيز على حماية الإنسان، إلا أن هناك اختلافاً حول مجال الحماية^(١). فهناك اتجاه يقوم على تعريف محدود للأمن الإنساني على أنه حماية الفرد من العنف الداخلي، بينما يرى اتجاه آخر أن التعريف أكثر اتساعاً من ذلك، ويشمل كذلك الحماية من الجوع والمرض والكوارث الطبيعية. ويتبدى الاختلاف حول مجال الحماية، بشكل آخر، في دور الدولة، ويظهر في هذا الإطار تياران. الأول، ويمثله باري بوزان، يرى أن الدولة تقوم بدور أساسي في تحقيق الأمن الإنساني، ولكنه ليس الدور الوحيد. لذا فإن أمن الدولة مهم، خاصة في الدول الضعيفة، لأن الدولة الآمنة بإمكانها توفير الأمن وضمانه لمواطنيها. ولهذا، وبحسبانها وسيلة لتحقيق هذا الأمن، فلا يمكن تجاهلها. وتُعرّف الدولة على أنها مكونة من حكومة وأرض وشعب؛ وهذا الكل – الدولة – يتفاعل مع مكوناته، ولا

Human Security Report 2005: War and Peace in the 21st Century (New York; Oxford: Oxford (١) University Press, 2005), p. viii.

يمكن أن يكون آمناً إذا كان أحد هذه المكونات يعاني انعدام الأمن^(٢). أما التيار الثاني، ويمثله بوث فيري، فيرى أن ادعاء الدولة حماية مواطنيها ما هو إلا ستار تستخدمه لحجب الحقيقة، وهي تعزيز بقاء النظام الحاكم. فبدلاً من أن تكون الدولة حامية للمواطنين تصبح مصدراً لتهديد أمنهم؛ وهذا لا يعني تجاهل دور الدولة في تحقيق الأمن، ولكن الأمر يتعلق بإبعاد الحكومة التي تهدد شعبها.

١ - الحروب الجديدة

برز في أدبيات الصراع والعنف، منذ بداية التسعينيات، ما أطلقت عليه تسمية «الحروب الجديدة»، تمييزاً لها من الحرب التقليدية المعروفة. ويعتقد أصحاب هذا الرأي أن حروب ما بعد الحرب الباردة تتميز بأنها مرتبطة بفشل الدولة في التعامل مع التحولات الاجتماعية المرتبطة بالعملة، الأمر الذي أدى إلى قيام تنافس حاد حول الموارد، وظهور شبكات تجارة غير قانونية، وأمراء حروب ومغامرين ومرتزة ومليشيات منظمّة وفق هويات محددة. والحروب الجديدة تنشأ في إطار ليبرالية العملة الجامحة التي تزيد من وهن الدول الضعيفة مما يقود إلى انهيار هذه الدول. بمعنى آخر، إن عدم قدرة الدولة على المنافسة عالمياً يضعف اقتصاد الدولة ويحدّ من قدرتها على جلب الموارد، الأمر الذي يؤدي إلى تهيئة مناخ الفساد المنظم، وانتشار الجريمة وخصخصة العنف^(٣). وتركز الفكرة الأساسية على أن العالم يمرّ الآن بما سماه زيفمان «الحدّاث السائلة»، التي تقوم بخلق أشكال جديدة من عدم الأمن والخوف المتجاوز للحدود. هذه الحالة من انعدام الأمن لا يمكن حلّها أو احتواؤها داخل حدود الدولة القومية. فالفضاء الذي يشبّ فيه النزاع مفتوح وواسع، كما إن الأعداء في حالة دائمة من التنقّل والحركة، يضاف إلى ذلك أن التحالفات العسكرية هي آنية ومتغيرة^(٤). ومن سمات هذه الحروب أنها مرتبطة بنزاعات إثنية ودينية، كما إن هناك استهدافاً مقصوداً للمدنيين مما أدى إلى زيادة كبيرة في الإصابات بينهم. وضمن تيار الحروب الجديدة هذا، يوجد مدخل الاقتصاد السياسي الذي يركز على أهمية العوامل الاقتصادية في تفسير تلك الحروب وبخاصة الحروب الأهلية، ويضفي أهمية خاصة على عوامل الجشع والكسب غير المشروع في إذكاء نار الحروب الأهلية واستمرارها.

تعرّض تحليل الحروب الجديدة لانتقاد يرى أن بعض السمات الرئيسية التي ربطها التحليل بالحروب الجديدة لا تقتصر عليها فقط، بل هي ملازمة للحروب التقليدية

(٢) Sagaren Naidoo, «A Theoretical Conceptualization of Human Security,» paper presented at: Peace, Human Security and Conflict Prevention in Africa: Proceedings of the UNESCO-ISS Expert Meeting Held in Pretoria, South Africa, 23-24 July 2001, p. 3.

(٣) Sinisa Malesevic, «The Sociology of New Wars?: Assessing the Causes and Objectives of Contemporary Violent Conflicts,» *International Political Sociology*, vol. 2, no. 2 (June 2008), p. 100.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٠١.

أيضاً^(٥)؛ فالفظائع التي تلازم الحروب، من قتل جماعي واغتصاب وترحيل قسري، ليست سمة خاصة بالحروب الجديدة، وإنما هي حاضرة في كل الحروب. وإذا كانت الدوافع الاقتصادية عاملاً مفسراً لاستمرار بعض الحروب الأهلية مثل الكونغو الديمقراطية وسيراليون، إلا أنها لا تصلح لتفسير كل الحروب الأهلية في القرن الحادي والعشرين. كما تعرّض مدخل الاقتصاد السياسي للانتقاد نظراً إلى تضخيمه دور العامل الاقتصادي على حساب البعد السياسي.

٢ - الأمن الإقليمي المعقّد (Regional Security Complex)

هو مستوى من التحليل يربط بين الأمن الوطني والعالمي. فالإقليم يشير إلى أن الدول أو الوحدات قد ترابطت إلى درجة عالية، الأمر الذي يجعل الفصل في قضايا الأمن بينها صعباً، بحيث تكون نقطة البداية من المصادر الاقتصادية والثقافية والتاريخية للإقليم؛ لهذا يجري نقاش الآن حول ما إذا كانت روسيا جزءاً من أوروبا أم لا. ويعتمد الأمن الإقليمي المعقّد على الاعتماد المتبادل بين وحدات الإقليم، فهذه الأقاليم تعتمد في تكوينها على بعدين: مادي وتكوين اجتماعي. في البعد المادي يركز المدخل على توازن القوى الإقليمية. أما في التكوين الاجتماعي فيعتمد الإقليم على الممارسة العملية للفاعلين الآخرين، ويعتمد على ما ومن سيكون مجالاً أو قضية أمنية، وهنا يركز التحليل على الخطاب والممارسات الأمنية. فالأمن، بناء على نظرية بوزان وويفر، هو ما يعمد الفاعلون إلى جعله كذلك، وعلى المحلل أن يحدد هذه الممارسات. وتعتمد أنماط الصراع والتعاون في الإقليم على التفاعل القائم بين الوحدات وعلى كثافة هذا التفاعل. لذا، فإن الجوار الجغرافي وأنماط التعاون والصراع، هما المهمّان في الأمن الإقليمي. والأقاليم لديها قابلية للبقاء لكنها ليست دائمة. وكهيكل فرعي، تقوم بتأثير وسيط بين القوى الكبرى والدول المحلية في الإقليم^(٦).

٣ - تشكّل النزاع الإقليمي (Regional Conflict Formation)

يشير مدخل تكوين النزاع الإقليمي إلى أن النزاعات في بعض المناطق عابرة للحدود بطبيعتها، وأن شبكات النزاع تجعلها مترابطة في إقليم جغرافي متجاوز للحدود السياسية؛ وهذه النزاعات يغذي بعضها البعض. ويقوم تكوين النزاع الإقليمي على أربعة محاور^(٧):

Edward Newman, «The «New Wars» Debate: A Historical Perspective is Needed,» *Security Dialogue*, vol. 35, no. 2 (2004), pp. 173-189.

Barry Buzan and Ole Wæver, *Regions and Powers: The Structure of International Security*, (٦) Cambridge Studies in International Relations; 91 (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2003), pp. 47-50.

«Regional Conflict Formation in the Great Lakes Region of Africa: Structure, Dynamics and (٧) Challenges for Policy,» Center on International Cooperation, New York University and the African Peace Forum, Nairobi, Kenya, 11-13 November 2001, p. 3, <http://www.cic.nyu.edu/peacebuilding/oldpdfs/RCF_NAIROBI.pdf>.

أ – النزاع المسلح ذو طابع إقليمي.

ب – يتميز النزاع الإقليمي بوجود شبكة إقليمية وعالمية سياسية وعسكرية واقتصادية واجتماعية.

ج – تهتم استراتيجية إدارة النزاع الإقليمي بالجوانب الجغرافية والوظيفية لتكوين النزاع الإقليمي.

د – تشترك في النزاع دول إقليمية، أو من الإقليم الفرعي، ومنظمات دولية وشبكات من المجتمع المدني.

وبما أن استراتيجيات النزاع المستخدمة هنا هي ذات مستويات متعددة، يرى أنصار مدخل تكوين النزاع الإقليمي أن مدخلهم هذا ليس بديلاً لمستويات التحليل الأخرى، بل هو مكمل لها.

٤ - تحليل الشبكات الاجتماعية (Social Networks Analysis)

يستخدم مدخل تحليل الشبكات الاجتماعية، في تحليل النزاعات، مدرسة البناء الاجتماعي التي تستخدم في تحليلها بعددين: مادي واجتماعي؛ فالفاعلون (الوكلاء) الذين يعملون ضمن هيكل اجتماعي محدد يتأثرون بهذا الهيكل ويؤثرون فيه. ويرى أنصار البناء الاجتماعي أن هذا التيار يقدم طريقة أفضل لفهم وتفسير النزاعات. لذا، يقوم مدخل تحليل الشبكات الاجتماعية على تحليل العلاقات الاجتماعية، والتفاعل الذي يحدث بين الفاعلين في الشبكة الاجتماعية. وهذه الأخيرة هي هيكل اجتماعي يربط فاعلين أو وكلاء معيّنين عبر التفاعل في ما بينهم، وهي وحدة التحليل الأساسية. ونتيجة ذلك، لا يعمل الفاعلون في معزل عن الآخرين، وإنما يتعاملون مع هؤلاء ضمن روابط معقدة تؤثر في اتخاذ القرار. وهذا يعني وجود اعتماد متبادل بين الفاعلين، أي أن أي نشاط يقوم به فاعل داخل الشبكة أو ضمن شبكة منافسة – لكنها جزء من الشبكة الأكبر – قد يؤدي إلى إحداث تغيير في جزء آخر من الهيكل.

وفي إطار التحليل الشبكي، فإن هذه الروابط قد تكون واحدة من العلاقات القائمة بين الوحدات، كروابط القرابة أو التعاملات المادية أو تدفق الموارد والعون، أو التفاعل السلوكي. وهناك ثلاثة أنواع من النشاطات التي تحكم علاقات الروابط، وتشكل المعاني المشتركة بين الفاعلين في روابط الحروب. الأول سياسي، ويشمل التحالفات والمفاوضات المتعلقة بإنهاء النزاع أو تحقيق المكاسب، ومحاولة الحصول على شرعية محلية أو دولية. الثاني اقتصادي، ويشمل تمويل الحرب عبر التجارة القانونية وغير القانونية، ونهب الموارد وفرض الأتاوات والعمالة القسرية. الثالث عسكري، ويشمل المحافظة على التحالف والاستيلاء على أراض جديدة والحصول على موارد ضرورية والسيطرة على المدنيين^(٨). وهناك نوعان من الشبكات

Tatiana Carayannis, «The Complex Wars of the Congo: Towards a New Analytic Approach», (٨) *Journal of Asian and African Studies*, vol. 38, nos. 2-3 (2003), pp. 236-237.

العسكرية: شبكات السلاح وشبكات المرتزقة. فتوفر السلاح والمرتزقة يؤثر في فرص تكلفة النزاع، وكلما سهل الحصول على وسائل القتال، قلّت أعباء شنّ الحرب^(٩). وهناك بعد آخر يزيد من دور الشبكات العابرة للحدود ويتمثل في أن عدم وجود تطابق بين الأمة والدولة قد أسهم في حدوث نزاعات إقليمية في عدد من مناطق العالم. وقد انتقد ميلر تركيز النظرية الواقعية على مستوى النظام وافترضها أن الدولة وحدة واحدة متماسكة. فوجود تباين بين الدولة والأمة كان العامل الأهم في إذكاء النزاعات الإقليمية، وسيكون لهذا الوضع تأثيرات مباشرة على السياسة العالمية نسبة إلى محورية الطرفين: الدولة والأمة^(١٠). وقد برز عدم التطابق هذا في صراع الهويات المحتدم، وكما يشير دينق فإن صراع الهويات لا يشمل فقط محاولة الاستحواذ على القوة والموارد المادية، وإنما كذلك التنافس على روح الأمة. وهنا يكون الانقسام بين الأطراف عميقاً الأمر الذي يجعل إدراك الصراع بينهم كأنه مباراة صفرية^(١١)، وتعتقد روح الاستقطاب الحادة هذه محاولات فض النزاع وتسويته.

ما يلاحظ على هذه النزاعات أن شبكاتها الاجتماعية تشمل أنواعاً عديدة من الفاعلين المرتبطين بالنظام العالمي، وتعتبر هذه الشبكات الحدود السياسية والمناطق المالية والتجارية، وترتبط بالجياليات المقيمة في الخارج وبتنظيمات غير حكومية وجماعات إثنية، ومنظمات دولية^(١٢). يتضح من التحليل النظري لمدخل الشبكات الاجتماعية أنه من أنسب المداخل لتحليل قضية الأمن الإقليمي في منطقة الحزام السوداني وما جاورها، لأنه يعكس بدرجة كبيرة واقع الأمن الإقليمي في المنطقة، وخاصة في ما يتعلق بتفسير حركة الفاعلين وتفاعلهم واستراتيجياتهم.

ثانياً: السودان؛ تحديات الأمن والحدود

انطلاقاً من نموذج تحليل الشبكات الاجتماعية، ومن مدخل الأمن الإنساني، تأتي فرضية الورقة الرئيسية، وهي أن أمن السودان الإقليمي على حدوده الغربية معقّد، ولا تتمثل تحدياته في نزاع مسلّح في دارفور فقط، وإنما تتجلى تلك التحديات في وجود شبكات عديدة

(٩) Michael Pugh, Neil Cooper and Jonathan Goodhand, *War Economies in a Regional Context: Challenges of Transformation*, Project of the International Peace Academy (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2004), p. 26.

(١٠) Benjamin Miller, *States, Nations, and the Great Powers: The Sources of Regional War and Peace*, Cambridge Studies in International Relations; 104 (Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 2007), pp. 4-5.

(١١) Francis M. Deng, «Divided Nations: The Paradox of National Protection», *Annals of the American Academy of Political and Social Science*, no. 603 (January 2006), p. 219.

(١٢) James J. Hentz, «Wars across States: Regional Conflict and State Collapse in Africa», paper presented at: The Annual Meeting of the International Studies Association 48th Annual Convention, Hilton Chicago, Chicago, IL, USA, 28 February 2007, <http://www.allacademic.com/meta/p_mla_apa_research_citation/1/8/0/9/7/pages180970/p180970-1.php>.

ذات أهداف مختلفة. تتكون هذه الشبكات من فاعلين ناشطين يشملون حكومات ومنظمات ومرترقة وأمراء حرب ومليشيات وشركات ومغامرين. وتسعى كل شبكة إلى تحقيق أهداف سياسية واقتصادية وجيوسياسية واجتماعية، متباينة حيناً ومتقاطعة أحياناً أخرى. لذا فإن مساعي فضّ النزاع تتطلب مدخلاً شاملاً يعرض لواقع هذه الشبكات.

وتاريخ المنطقة وحاضرها يشيران إلى التداخل الحدودي بين السكان، الذين لا تشكل الحدود السياسية عائقاً أمامهم، يحول دون التواصل. فعند الحدود السودانية الكونغولية، على سبيل المثال، «مثلما تتداخل الغابات عبر الحدود الوطنية، تتداخل كذلك الجماعات العرقية من الشرق إلى حافة الحدود الغربية، فهي تعيش على الجانبين، وتضم قبائل اللوجو والكواكا من إقليم آبا حتى فراج، وقبائل الأزاندي التي تمتد من إقليم فراج حتى شرق جمهورية أفريقيا الوسطى. ونظراً إلى أن هذه الجماعات تتقاسم تاريخاً طويلاً مشتركاً، فإن الكونغوليين والسودانيين يعبرون بسهولة ويعتمدون على معرفتهم المحلية لتسهيل التجارة عبر الحدود»^(١٣).

١ - اعتماد التهديد العسكري المتبادل

أضحت منطقة غرب السودان متداخلة من حيث الأمن مع كل من تشاد وليبيا وأفريقيا الوسطى، منذ فترة الحرب الباردة. فالنزاع في تلك الفترة، يمكن تصنيفه، بدرجة كبيرة، على أنه حرب بالوكالة بين القوتين العظميتين. فقد أرسلت الولايات المتحدة طائرة إيواكس إلى السودان لرصد تحركات القوات المقاتلة في تشاد، بينما كانت ليبيا مدعومة من الاتحاد السوفياتي. ونُظر إلى الأمر باعتباره صراع قوى تقليدياً. أما الصراع الدائر اليوم فإنه يمكن أن يفسر جزئياً بواسطة المدرسة الواقعية التي تهتم بالقوة، لكنها لا تصلح لتفسير تعقيدات الأمن الإقليمي في المنطقة. والتحديات والتهديدات التي تواجه دول المنطقة أصبحت أشد ارتباطاً مع بعضها البعض، وأكثر تعقيداً من قضايا الماضي القريب.

ويتبدى هذا الارتباط بقوة في الصراعات الدائرة الآن في السودان وتشاد وأفريقيا الوسطى، حيث يوجد، أو وجد، إلى جانب جيوش ومليشيات من هذه الدول، قوات مسلحة من فرنسا وليبيا والاتحاد الأوروبي ومرترقة من جنوب أفريقيا ومناطق أخرى تحت مسميات مختلفة. فقد تمكن فرانسوا بوزيزيه في آذار/مارس ٢٠٠٣ من إطاحة الرئيس فليكس باتاسيه في أفريقيا الوسطى بمساعدة من الرئيس التشادي. وكانت قوات بوزيزيه قد انسحبت إلى داخل تشاد في السابق، وبعد إعادة تنظيمها وتدريبها ودعمها بعناصر تشادية تمكنت من الاستيلاء على السلطة^(١٤). وما يزال الرئيس بوزيزيه يحتفظ بقوة تشادية

(١٣) جوشوا ماركس، «حدود صورية فقط: تجارة الأسلحة والجماعات المسلحة على حدود جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان»، مسح الأسلحة الصغيرة، ورقة عمل رقم ٤ (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦)، ص ١٤.

(١٤) «تقرير اتساع دائرة الحرب حول السودان: انتشار الجماعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى»، مسح الأسلحة الصغيرة، جنيف، ورقة عمل رقم ٥ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧)، ص ٣.

لتوفير الحماية الشخصية له، كما يقوم مرتزقة من جنوب أفريقيا بحراسة قصره. جاء هذا الترتيب جزءاً من صفقة عقدت بين جنوب أفريقيا وجمهورية أفريقيا الوسطى بلغت ٥٠ مليون دولار لمدة ثلاث سنوات^(١٥).

أما في الشمال الغربي من أفريقيا الوسطى فيوجد عدد من الحركات المسلحة، التي تتركز في منطقة بوواو التي ينحدر منها الرئيس السابق باتاسيه. لهذا السبب، فإن الرئيس بوزيزيه ينظر إليها بعين الشك والريبة، الأمر الذي دفع الرئيس التشادي دبي، الداعم العسكري الرئيسي لبوزيزيه، إلى نشر قوات تشادية على الحدود مع منطقة بوواو في عام ٢٠٠٥، بفرض التعامل مع أي تمرد ينشب في تلك المنطقة، لكنه اضطر إلى سحبها والدفع بها إلى شرق تشاد لمواجهة هجوم المتمردين عليه.

أدى الانسحاب التشادي إلى خلق فراغ أمني في المنطقة، ونجم عن ذلك انتشار جماعات مسلحة أخذت تهاجم المنطقة، ودار قتال بين هذه الجماعات والقوات الحكومية وتمدد ليشمل ممر كاغا باندورو - كابو. ويعتقد تقرير للأمم المتحدة بتاريخ ٢٧ حزيران/يونيو ٢٠٠٧ أن هناك أربع جماعات مسلحة في المنطقة في تلك الفترة، تدعي ارتباطاً بالرئيس السابق باتاسيه. ونتيجة انتشار العنف تدفقت أعداد كبيرة من اللاجئين إلى تشاد، قدّرتهم مفوضية اللاجئين التابعة للأمم المتحدة بنحو ٥٠٠٠٠، كما نزح نحو ١٥٠٠٠٠ إلى داخل أفريقيا الوسطى. بعد احتلال المتمردين لمنطقة بيراو، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، أرسلت فرنسا تعزيزات عسكرية لقواتها الموجودة في أفريقيا الوسطى، واشتركت بطائراتها وقواتها في القتال، مما أدى إلى دحر المتمردين واستعادة بيراو ومدن أخرى من المتمردين في تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه^(١٦).

٢ - شبكات نهب الموارد

على صعيد الشبكات التي تعمل في نهب الموارد، من معادن نفيسة مثل الذهب والألماس واليورانيوم، فهناك العديد من المجموعات والحكومات والشركات وأمرء الحرب الذين يعملون في هذا المجال. ففي الكونغو الديمقراطية توجد نحو ٢٣ مجموعة متمردة في الشرق، تعمل كلها في استخراج المعادن النفيسة، ومن هذه المجموعات العاملة في المنطقة «القوات الديمقراطية لتحرير رواندا» التي تتكون من مقاتلين من رواندا والكونغو (FDLR)، يعملون في استخراج كولتان وتانتاليت. كما يعمل أفراد من الجيش الكونغولي، إما في بيع المعادن أو فرض رسوم وأتاوات غير قانونية، خاصة أنهم لم يتسلموا رواتبهم منذ سنوات. وليس للجماعات المحاربة مصلحة في إنهاء النزاع، وذلك لأن التجارة في المعادن وما تدرّه من مال

(١٥) Marco Boggero, «Local Dynamics of Security in Africa: The Central African Republic and Private Security», *African Security Review*, vol. 17, no. 2 (June 2008), p. 18.

(١٦) «تقرير اتساع دائرة الحرب حول السودان: انتشار الجماعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى»، ص ٥.

أوضحت غاية في ذاتها^(١٧). ويشير تقرير للأمم المتحدة إلى أن هناك شبكات تعمل على استغلال موارد الكونغو بطريقة غير شرعية، وتنطلق من يوغندا ورواندا والمناطق التي تعمل فيها قوات زيمبابوي. ويذكر التقرير أن شبكات النخبة التي تنطلق من يوغندا تختلف عن تلك التي تتحرك من رواندا. فالشبكة اليوغندية غير مركزية، وهياكلها تتميز بالسيولة، وتتكون من مجموعة أساسية تشمل عدداً من كبار ضباط الجيش ورجال الأعمال وبعض قادة الحركات المقاتلة. وتعمل الشبكة عبر واجهات تحمل أسماء شركات مثل مجموعة فيكتوريا وترنتي للاستثمار. وتقوم هذه الشبكات بتصدير المواد الأولية، والسيطرة على الواردات، كما تقوم بالسرقة والنهزب الضريبي^(١٨).

ثالثاً: شبكات المصالح المتناقضة

١ - المصالح الحكومية

أ - المصالح الفرنسية

لفرنسا مصالح كبيرة ووجود عسكري في كل من تشاد وأفريقيا الوسطى، كما إن لها ارتباطات وثيقة بالكونغو الديمقراطية الفرانكوفونية. لذا، فإن تأثير فرنسا على الأمن الإقليمي للسودان ظاهر وبيّن، وهو ما يحتاج إلى تحليل ودراسة المصالح الفرنسية وتفسير تفاعلاتها الإقليمية. فالسياسة الأمنية الفرنسية تجاه أفريقيا، كما يعتقد شاربنو، تتأثر بعاملين: الأول، أن السياسة الأمنية هي فرانكو - أفريقية قبل أن تكون فرنسية، بمعنى آخر «السياسة» ليست سياسة - كما تفهم على أنها مجموعة من الأفعال والسلوكيات المتولدة من اتخاذ قرار عقلاني من الحكومة - لكنها نتيجة العلاقات القائمة بين النخب الفرنسية والأفريقية، ومصالحهم المشتركة، وهيمنتهم المتجاوزة للحدود على الأوضاع الاجتماعية وعلى الخطاب السياسي، وبالتالي نتيجة أهدافهم المشتركة في تكريس وإعادة إنتاج الأوضاع الراهنة. أما العامل الثاني فهو أن السياسة الفرنسية، ومنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، هي جزء من الاستراتيجية الغربية الرامية إلى الهيمنة الوطنية والعالمية. لذا، فإن النظر إلى السياسة الأمنية الفرنسية تجاه أفريقيا بمعزل عن إطار بنية النظم الليبرالية العالمية الحاكمة، سيكون محدود الجدوى^(١٩).

Stephanie Nolen, «How Rebels Profit from Blood and Soil,» *Globe and Mail* (29 October 2008), (١٧) < <http://www.theglobeandmail.com/servlet/story/RTGAM.20081024.wcngo1025/BNStory/International/?page=rss&id=RTGAM.20081024.wcngo1025> > .

United Nations, «Final Report of the Panel of Experts on the Illegal Exploitation of Natural Resources and Other Forms of Wealth of the Democratic Republic of the Congo,» 16 October 2002, < http://www.afrol.com/Countries/DRC/documents/un_resources_2002_uganda.htm > .

Bruno Charbonneau, *France and the New Imperialism: Security Policy in Sub-Saharan Africa* (١٩) (Aldershot Hants, England: Ashgate Pub., 2008), p. 3.

وفي ما يخص العامل الأول، نجد أن القوات الفرنسية الموجودة في عدد من الدول الأفريقية قد وطدت دعائم نخب محددة، بما يضمن المصالح المشتركة بين الطرفين. ففي حين تضمن النخب الأفريقية الاستمرار في السلطة وما يجلبه ذلك من مكاسب سياسية واقتصادية، فإن النخب الفرنسية تضمن مصالح الشركات الفرنسية العسكرية وغيرها، كما تضمن مصالح النخب الثقافية الفرنسية. وهو ما يجعل عدد من الدول الأوروبية تشتكي من صعوبة إيجاد موطئ قدم اقتصادي أو سياسي في أفريقيا الفرنكوفونية. وخير مثال هنا، وقوف القوات الفرنسية «تتفرج» على سقوط حسين هبري في تشاد، بينما عمدت إلى مساندة دبي عندما حاصرت قوات المعارضة وهو في قصره.

وفي أفريقيا الوسطى تدعم فرنسا حالياً الرئيس بوزيزيه وقمعت بقسوة التمرد الذي وقع في بيراو، وحولت قاعدتها العسكرية إلى هناك بعد تصفيتها في بانقي عام ١٩٩٦، وقد وُصف تورط فرنسا العسكري في أفريقيا الوسطى بأنه حرب فرنسا السرية^(٢٠). ومن مظاهر النفوذ الفرنسي في أفريقيا الوسطى وجود الجنرال الفرنسي هنري جوليو مستشاراً عسكرياً للرئيس بوزيزيه مع ستين فرنسياً آخرين يعملون في الوزارات المختلفة في البلاد^(٢١). وتُعدّ أفريقيا الوسطى قاعدة لفرنسا تنطلق منها لجلب الموارد الأفريقية من الدول المجاورة، إلى جانب كون البلاد نفسها زاخرة بالموارد. فبينما يوجد اليورانيوم في البلاد، تعتمد فرنسا الآن إلى استغلاله من النيجر، وتعتبر الكمية الموجودة في أفريقيا الوسطى بمثابة احتياطي يستخدم عند الحاجة، خاصة أن فرنسا تعتمد الآن على الطاقة النووية بشكل كبير. وعندما تعرضت مجموعة أريفا الفرنسية (AREVA)، التي تعمل في مجال الطاقة، لخطر ضياع عملها في النيجر، حيث يأتي ٤٣ بالمئة من احتياجات فرنسا من اليورانيوم من هناك، تطلب الأمر تدخل الرئيس الفرنسي ساركوزي، شخصياً، لتأمين مصالح الشركة الفرنسية^(٢٢). وتكمن أهمية أفريقيا الوسطى، كذلك، في أنها تُعدّ معبراً للشركات الفرنسية التي تعمل في نهب موارد الكونغو الديمقراطية. كما استخدمت القاعدة الفرنسية في بانقي لدعم الهوتو في رواندا في عام ١٩٩٤ في صراعهم ضد التوتسي^(٢٣).

أما في ما يخص العامل الثاني، فنجد أن السياسة الأمنية في أفريقيا في تنسيق كبير، إن لم يكن متطابقاً، مع السياسة الأمنية الغربية وخاصة الأمريكية. فقد قامت القوات الفرنسية بإعادة تنظيم وانتشار في أفريقيا عقب نهاية الحرب الباردة، حيث تتمركز هذه القوات الآن في ثلاث قواعد رئيسية؛ في السنغال في غرب القارة، وفي الغابون في وسطها،

Johann Hari, «Inside France's Secret War,» *Independent*, 5/10/2007, < <http://www.independent.co.uk/news/world/africa/inside-frances-secret-war-396062.html> > .

Vincent Munié, «Central African Republic and France's Long Hand,» *Pambazuka* (27 May 2008), (٢١) < <http://www.pambazuka.org/en/category/comment/48391> > .

Andreas Mehler, «France in Search of a New Africa Policy,» *International Politik* (Spring 2008), (٢٢) p. 36.

(٢٣) المصدر نفسه.

وفي جيبوتي في شرقها. هذا عدا عن القوات الفرنسية الموجودة، ضمن ما أطلقت عليه تسمية عمليات، في ساحل العاج - ٣٠٠٠ جندي - وتشاد - ١٢٠٠ جندي - وأفريقيا الوسطى - ٣٠٠ جندي . وتركز القوات الفرنسية في أفريقيا مهامها، شأنها في ذلك شأن القوات الأمريكية، على التعامل مع أنماط الحروب والمعارك غير التقليدية^(٢٤). وكانت القوات الفرنسية في فترة الحرب الباردة تهتم بالحروب التقليدية والحروب بالوكالة في إطار احتواء النفوذ السوفياتي. ولا ننسى هنا أن فرنسا هي المحرك الرئيسي وراء نشر قوات أوروبية في شرق الكونغو وقوات اليوفور في شرق تشاد، مستعينة في ذلك بالسياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية المشتركة، خاصة أن الاتحاد الأوروبي أضحت لديه الآن سياسة موحدة تجاه أفريقيا. وبسبب المصالح الفرنسية التي أوردتها الدراسة أعلاه، عمد وزير الخارجية الفرنسي كوشنير إلى تقديم مبادرة فرنسية لحل مشكلة دارفور، وانعقد اجتماع في باريس بهذا الصدد، لكن المبادرة لم تنجح لأن باريس لم تتشاور مع الاتحاد الأفريقي عندما طرحت المبادرة.

ب - المصالح الصينية

تنامي الوجود الصيني في أفريقيا باضطراد في السنوات الماضية، وغطت الشركات الصينية معظم أرجاء القارة. ومن المظاهر الواضحة لتنامي المصالح الصينية في أفريقيا إعلان الحكومة الصينية عام ٢٠٠٦ أنه عام أفريقيا؛ فقد قام مسؤولون كبار من الحكومة الصينية بزيارة ١٩ دولة أفريقية في النصف الأول من ذلك العام، والتوقيع على نحو ١٠٠ اتفاقية بين الصين وهذه الدول، كما يبرز هذا التنامي من خلال القمة الصينية الأفريقية التي تنعقد بشكل دوري، وكان آخر انعقاد لها في عام ٢٠٠٨، ومن نمو حجم التبادل التجاري بين القارة والصين ليقفز من ١٠,٤ بليون دولار في عام ٢٠٠٠ إلى نحو ٤٠ بليون في عام ٢٠٠٥، لتصبح الصين الشريك التجاري الثالث لأفريقيا في ذلك العام، بعد الولايات المتحدة وفرنسا^(٢٥). وفي عام ٢٠٠٧ قفز الميزان التجاري ليصل إلى ٧٣ بليون دولار، لتحتل الصين بذلك المرتبة الثانية في الشراكة التجارية، متجاوزة فرنسا^(٢٦). ومن المتوقع أن يصل التبادل التجاري بين الطرفين إلى ١٠٠ بليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٨، الأمر الذي سيجعل الصين الشريك التجاري الأول لأفريقيا^(٢٧). وتشير دراسة بعنوان «التنافس

(٢٤) Henri Boré, «Cultural Awareness and Irregular Warfare: French Army Experience in Africa,» *Military Review*, vol. 86, no. 4 (July-August 2006), p. 109.

(٢٥) Geographical Dossier, «Special Report: The Hungry Dragon and the Black Continent,» December 2006, p. 55.

(٢٦) Esther Pan, «China, Africa and Oil,» Council on Foreign Relations (CFR), 12 January 2006, <http://www.cfr.org/publication/9557> .

(٢٧) Craig Simons, «China's Influence among African Nations Spurs Concerns,» *Atlanta Journal-Constitution*, 30/11/2008, <http://www.ajc.com/services/content/printedition/2008/11/30/chinaafrica.html> .

الاستراتيجي على قارة أفريقيا»، أعدت في كلية الحرب الأمريكية، إلى أن من تأثيرات الوجود الصيني في القارة، إلى جانب تأثيرات أخرى، إضعاف قدرة المجتمع الدولي على التأثير في بعض الدول الأفريقية، وذلك بسبب لجوء تلك الدول إلى الصين لتتلقى الدعم المادي والسياسي^(٢٨).

وبسبب حاجة الصين المتنامية إلى الطاقة والمواد الخام، فإن لها مصالح كبيرة في كل من السودان وتشاد وأفريقيا الوسطى والكونغو الديمقراطية. ففي السودان، تُعدّ الصين المستثمر الأكبر في النفط السوداني حيث يُصدّر نحو ٥٠ بالمئة منه إلى الصين. كما إن ١٣ شركة من بين أكبر ١٥ شركة تعمل في السودان، في عام ٢٠٠٥، هي صينية^(٢٩). وفي عام ٢٠٠٦، كانت ٦٨ بالمئة من صادرات السودان و٢٨ بالمئة من صادرات الكونغو الديمقراطية تذهب إلى الصين^(٣٠). وتحصل الصين على القصدير من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعلى المانغنيز من الغابون، كما تحصل على الألماس الصناعي من جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي عام ٢٠٠٦، أعيدت العلاقات بين الصين وتشاد بعد قطيعة دامت تسع سنوات بسبب اعتراف تشاد بتايوان، وستقوم شركة (CNPC) الصينية ببناء مصفاة نفط في تشاد، كما ستقوم هذه الشركة باستثمار نحو ٥ بليون دولار لاستخراج النفط في النيجر المجاورة لتشاد، وبناء مصفاة بترول هناك، بعد توقيع اتفاقية بهذا الخصوص مع حكومة النيجر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، على أن يبدأ الإنتاج بعد ثلاث سنوات^(٣١).

ج - المصالح الأمريكية

أخذ الاهتمام بأفريقيا يتعاظم في الدوائر الاقتصادية والسياسية والعسكرية، مؤخراً. وينبع هذا الاهتمام من الدور المتنامي الذي أضحت أفريقيا تقوم به من حيث تزويد الولايات المتحدة بالطاقة. ويعكس التقرير الذي أصدره مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك بعنوان «تجاوز البعد الإنساني: مدخل أمريكي استراتيجي تجاه أفريقيا»^(٣٢)، في عام ٢٠٠٦، الأهمية الجديدة التي أضحت أفريقيا تنالها. فقد أشار التقرير، في عرضه للمبررات التي تستوجب الاهتمام بأفريقيا، إلى تنامي واردات الولايات المتحدة من النفط الأفريقي، وإلى الإرهاب، إضافة إلى دور أفريقيا في التعاون الدولي. فعلى سبيل المثال،

Gregory C. Kane, «The Strategic Competition for the Continent of Africa,» U.S. Army War College: Carlisle Barracks, Pennsylvania, Strategy Research Project, 28 February 2006, p. 8.

Jean-Christophe Servant, «China's trade safari in Africa,» *Le Monde diplomatique* (May 2005), (٢٩) <http://mondediplo.com/2005/05/11chinafrica> .

Geographical Dossier, «Special Report: The Hungry Dragon and the Black Continent,» p. 60. (٣٠)

Abdoulaye Massalatchi, «China Oil Co Breaks Ground on Chad, Niger Refineries,» Reuters, (٣١) 29 October 2008, <http://www.reuters.com/article/naturalResources/idUSLS53354620081029> .

More Than Humanitarianism: A Strategic U.S. Approach toward Africa: Report of an Independent Task Force, Independent Task Force Report; no. 56 ([New York]: Council on Foreign Relations, 2006).

تشكل الدول الأفريقية نحو ثلث الأصوات في منظمة التجارة العالمية، ما يجعلها مهمة في مؤازرة أمريكا في مفاوضات التجارة. ويُعدّ تكوين منتدى النفط والغاز الأفريقي مؤشراً آخر على هذا الاهتمام. وقد تحدث نيل دوفن، نائب رئيس شركة أكسون/موبيل في أفريقيا، في منتدى عام ٢٠٠٥، عن نشاط الشركة في القارة، ذاكراً أن الشركة تنتج نحو ٧٠٠,٠٠٠ برميل يومياً من حقول أنغولا والكاميرون وتشاد وغينيا الاستوائية ونيجيريا، وأنها قد استثمرت نحو ١٢ بليون دولار خلال الخمس سنوات الماضية في هذا الصدد^(٢٣). مما يظهر، بشكل جلي، الاهتمام الكبير بأفريقيا، والدرجة المتقدمة التي أضحت تحتلها في أجندة الطاقة الأمريكية.

د - المصالح الليبية

تتمثل المصالح الليبية في النزاع التاريخي حول المياه وشريط أوزو، ومسعى القيادة الليبية إلى توسيع نفوذها. وقد راجت أخبار عن دور ليبي في دعم الحركات المسلحة في دارفور بالعتاد والمال^(٢٤). كما إن القوات الليبية كانت ضمن قوة حفظ السلام في أفريقيا الوسطى دعماً للرئيس فيليكس باتاسيه. ومن أبرز مظاهر تمدد النفوذ الليبي منظمة الساحل والصحراء التي أنشأتها ومؤلتها ليبيا، وقد قامت ليبيا بدور مهم في التوسط في عدد من نزاعات المنطقة من بينها دارفور ومالي والنيجر. وتعتقد القيادة الليبية أن الاستقرار في منطقة الساحل يخدم المصالح الليبية، إذ إن عدم الاستقرار يؤدي إلى تدفق الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، ومرورها بليبيا واستقرار بعضهم فيها^(٢٥).

٢ - تنافس متعدد الأضلاع

المصالح الدولية المذكورة أعلاه تتفاعل في بيئة تنافسية الأمر الذي يجعل أجزاء من هذه المصالح تتصادم، فيبدو الحال وكأنه مباراة صفرية بين المتنافسين. فمن جهة، يتنافس على أرض أفريقيا، وعلى حدود السودان الغربية، ليس فقط الصين والولايات المتحدة، بل كذلك أوروبا والهند. ومن جهة ثانية تتنافس فرنسا مع الولايات المتحدة ومع دول أوروبا الغربية. وما اتهم فرنسا بالتورط في مذابح رواندا ووقوفها مع الهوتو إلا مؤشر على هذا التنافس، مما جعل حكومة رواندا التي يتزعمها التوتسي، تقرر التحول من الفرنسية إلى الإنكليزية والارتباط اقتصادياً وسياسياً بمجموعة شرق أفريقيا.

Charles W. Corey, «Africa Central to US Private Sector Oil and Gas Agenda,» States News (٢٣) Service, 30 November 2005, < <http://news.findlaw.com/wash/s/20051130/20051130143432.html> > .

Anne Bartlett, «Libya: An Honest Broker in Darfur?,» Sudan Tribune, 10/9/2007, < <http://www.sudantribune.com/spip.php?article23683> > . (٢٤)

Herman Cohen [et al.], «Panel III: Libyan Foreign Policy and African Conflicts,» paper presented (٢٥) at: Libya Africa and the West Conference Organized by the Middle East Institute, Washington, DC, 31 March 2008, < <http://www.mideasti.org/conference/libya-africa-west> > .

كما يبدو جلياً أن الصين تعتمد في تغلغلها في أفريقيا إلى الاعتماد على ما أسماه دونافن شو «الحرب السياسية» (Political Warfare)^(٢٦)، وهي آلية من الآليات الاستراتيجية الكبرى غير العنيفة، وتشتمل على نشاطات منسقة ونتائج ملموسة في تحقيق الأهداف المرصودة. فعلى المستوى العملي، تشمل هذه الآلية تقديم العون الاقتصادي والتنموي، كما تتضمن تدريب وتجهيز وتسليح القوات المسلحة والأجهزة الأمنية. ويُعدّ تبادل الزيارات وإعلان البيانات الرسمية وسائل حرب سياسية ثانوية تدعم السياسات الأساسية. وتمتاز الحرب السياسية مقارنة بوسائل تحقيق الاستراتيجيات الكبرى الأخرى، خاصة العسكرية، باهتمامها بالأبعاد الاقتصادية، الأمر الذي يجعلها آلية مفضلة لبسط النفوذ. وتعمل الحرب السياسية على مدى أطول في تحقيق أهدافها. وقد قامت الصين، في هذا الصدد، بإعفاء ما قيمته ١٠ بليون دولار من الديون الأفريقية.

وידعو تقرير مجلس العلاقات الخارجية حول أفريقيا الولايات المتحدة إلى الإقرار بأن هناك ساحة عمل جديدة في أفريقيا تتطلب موارد جديدة ودبلوماسية فعّالة. ويرى أن المنافسة الفعّالة مع الصين تتطلب أن تقوم الولايات المتحدة بالتالي: التركيز في العون المقدم لأفريقيا على قضايا الحكم الراشد وحقوق الإنسان وسياسات التنمية، وهو ما لا تفعله الصين. كما يرى أن هناك حاجة أمريكية للقيام بزيارة رئاسية إلى الاتحاد الأفريقي تركز على القضايا المذكورة، بالإضافة إلى أهمية تطوير شراكة عامة/خاصة. ويطلب التقرير الاتفاق مع الصين على قواعد اللعبة في أفريقيا، وكذلك إشراكها في برامج مشتركة مثل الصحة وحفظ السلام.

٣ - الشبكات السياسية العابرة للحدود

إن خير مثال على الشبكات المتجاوزة للحدود، على صعيد الفاعلين على المستوى العالمي، هو تحالف إنقاذ دارفور، الذي يتشكل من مجموعة من الشبكات المترابطة والمتداخلة. وتتبدى قوة التشابك هنا من خلال بعدين، الأول، الانتشار عبر المؤسسات والتنظيمات مثل المجلس الوطني للكنائس والخدمات العالمية لليهود الأمريكيين والفرنسيين العالمية. والثاني، عبر شخصيات نافذة مثل ديفيد روبنشتاين، الرئيس السابق لتحالف إنقاذ دارفور، الذي يمثل، عبر المناصب التي يشغلها، محور تشابك مهم. فقد أنشأ مجموعة كارلايل التي تمتلك United Defense Industries، أكبر متعهد في صناعة الدفاع في الولايات المتحدة. وكان مساعد الرئيس كارتر للسياسات الداخلية، وعمل مديراً لمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن، ويعمل الآن مديراً لمعهد الاقتصاد الدولي. وهو عضو في Trilateral Commission التي تثير لغطاً كبيراً حول أهدافها، وعضو مجلس أمناء (House) وجامعة جونز هوبكنز، وجامعة ديوك، ومركز لينكون.

Donovan C. Chau, «Political Warfare in Sub-Saharan Africa: U.S. Capabilities and Chinese (٢٦) Operations in Ethiopia, Kenya, Nigeria, and South Africa,» Strategic Studies Institute, U.S. Army War College (March 2007), < <http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil> > .

٤ - شبكة الحركات المسلحة

برز في السنوات القليلة الماضية اهتمام واضح بمنطقة الساحل الأفريقي، وتمثل هذا الاهتمام في البرامج والمناورات العسكرية المختلفة التي تقام في المنطقة. وينبع هذا الاهتمام من أن المنطقة، التي يضعف فيها الوجود الحكومي الرسمي، أضحت ملاذاً آمناً لعدد من الجماعات الجهادية الهاربة من الجزائر وشمال أفريقيا، كما أنها شهدت معارك بين حركات طوارق متمردة وحكومات مالي والنيجر. وصارت منطقة الساحل مجالاً لدراسات عديدة أنتجت كمّاً مقدراً من المعلومات، بعد أن كانت المعلومات عن المنطقة شحيحة ومحدودة. وتفيد خلاصة هذه المعلومات أن منطقة الساحل تحولت إلى مكان لتفريخ الإرهاب.

لم تكن القوى التي تقف وراء هذا الاهتمام الجديد، تتمثل في البيروقراطيين والمصالح الأجنبية التي تأتي على رأسها القيادة الأوروبية – التابعة للجيش الأمريكي، وتقع جل منطقة الساحل ضمن مهامها – فقط، لكن ظهر عدد من الفاعلين الذين لا يمكن اختزال اهتمامهم بمنطقة الساحل في مكافحة الإرهاب وحده. وتبلور ما أسماه لاشر الاقتصاد السياسي للمخاطر حول إرهاب الساحل. ونشأ جدل حول تعريف المخاطر، وارتباطها بتسخير الموارد بغية بناء آليات تحقيق الأمن. غير أن ما يشاع حول التركيز على مكافحة الإرهاب في المنطقة لا يتسق مع المصالح المتعددة الموجودة هناك، كما أن الفاعلين المختلفين قد استخدموا التطورات التي حدثت، وكل واحد منهم يسعى إلى تحقيق مصالحه، لتبرير اهتمامه بالمنطقة، وكانت نتيجة التفاعل في ما بينهم الاسهام في بناء اهتمام أمني حكومي (الأمننة) تجاه المنطقة^(٢٧).

وقد برز الاهتمام الأمريكي بمنطقة الساحل بعد تواتر الأنباء بأن الجماعة السلفية للدعوة والجهاد قد نقلت جزءاً من نشاطها إلى منطقة الساحل. وأعلنت الحكومة الأمريكية عن إنشاء «مبادرة الساحل الكبير» في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ لمساعدة تشاد والنيجر ومالي وموريتانيا في مكافحة الإرهاب. أما الآن فقد حلت مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء التي تشمل عشر دول أفريقية محل مبادرة الساحل الكبير. وتبلغ ميزانية مبادرة مكافحة الصحراء ٥٠٠ مليون دولار، وقد وجهت اتهامات إلى الوجود العسكري الأمريكي في الصحراء، وذلك لأن وجود القاعدة في هذه المنطقة ضعيف، الأمر الذي يعزز فرضية تعزيز الوجود العسكري بالقرب من مناطق إنتاج النفط الأفريقية^(٢٨).

Wolfarm Lacher, «Actually Existing Security: The Political Economy of the Saharan Threat,» (٢٧) *Security Dialogue*, vol. 39, no. 4 (August 2008), p. 384.

يشير مصطلح الأمننة إلى تكثيف الخطاب السياسي الأمني حول قضية ما حتى تصبح موضوعاً آمناً.

Conn Hallinan, «Desert Faux: The Sahara's Mirage of Terrorism,» *Foreign Policy in Focus* (٢٨) (2 March 2006), < <http://www.fpiif.org/fpif.txt/3136> > .

رابعاً: النزاعات وانتقال الأمراض

أظهر عدد من الدراسات أن هناك ارتباطاً كبيراً بين النزاعات المسلحة وانتشار عدد من الأمراض في أفريقيا، وخاصة الإيدز^(٣٩). فالنزاعات تؤدي إلى نزوح وهجرة الآلاف من منازلهم، وتؤدي إلى تفتت التماسك الاجتماعي، وتجعل العديد عرضة للاعتداءات الجنسية. ومن الصعب على الحكومات ومنظمات المجتمع المدني أن تقدم الخدمات الأساسية وتوفير الإرشاد المطلوب. ويزداد الأمر سوءاً بانتشار المليشيات المسلحة وانعدام الأمن. وعلى الرغم من أن هذه الورقة لم تتمكن من الحصول على إحصائيات حول تأثير النزاع المسلح في دارفور على انتشار الإيدز، إلا أن هناك دراسات وثقت لهذه الزيادة في مناطق شمال يوغندا حيث يدور نزاع بين جيش الرب والحكومة اليوغندية^(٤٠). وهناك عوامل دينية وثقافية قد تمنع من تطابق تجربة شمال يوغندا مع حالة غرب السودان وشرق تشاد، إلا أن حالتنا الحرب والنزوح القسري قد تضران واقعاً مختلفاً.

١ - نزاعات الموارد

تتميز منطقة الساحل الأفريقي بالجفاف وتندرج من الصحراء القاحلة في الشمال إلى الأراضي الجافة، والسافانا الفقيرة جنوباً. نتيجة ذلك تشكل الأراضي المزروعة نحو ٥ بالمائة فقط. وهذا الحال دفع المزارعين إلى التمدد في أراضي الرعي^(٤١).

٢ - التغير في هيكل الأمن الأفريقي

عند دراستنا لموضوع الأمن الإقليمي الفرعي في أفريقيا نجد أن أول ما يجب تناوله بالتحليل هو ظهور هيكل أمني جديد لأفريقيا في مشارف الألفية الجديدة^(٤٢). ويقوم هذا الهيكل على مؤسسات الاتحاد الأفريقي، خاصة تلك المتعلقة بالأمن، وعلى الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والسياسية الجديدة. كما يعتمد على الأهمية الاستراتيجية المتزايدة لأفريقيا، وخاصة المناطق المنتجة للمواد الخام مثل النفط وغيره. يضاف إلى ذلك ما تقوم به القوى الخارجية من إعادة النظر في وسائلها وخياراتها بناء على هذه المتغيرات. أخيراً أدى استخدام مداخل متعددة في صياغة سياسات تجمع بين الأمن والسياسة الخارجية والتنمية إلى ظهور تحديات أمام القوى الخارجية.

International Crisis Group [ICG], «HIV/AIDS as a Security Issue in Africa: Lessons from (٣٩) Uganda,» Issues Report, no. 3 (16 April 2004), p. 5.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٥.

Anthony Nyong, «Climate-Related Conflicts in West Africa,» in: Woodrow Wilson Center, Report (٤١) from Africa: Population, Health, Environment, and Conflict, ECSP Report, Issue no. 12, p. 37, < <http://www.wilsoncenter.org/topics/pubs/Nyong12.pdf> > .

Stephan Klingebiel, «Africa's New Peace and Security Architecture: Converging the Roles of (٤٢) External Actors and African Interests,» African Security Review, vol. 14, no. 2 (2005), p. 36.

إن خير مثال على التطورات الجديدة التي يشهدها هيكل الأمن الأفريقي هو تكوين هيئة عمليات عسكرية أمريكية جديدة معنية بأفريقيا، عدا مصر، بعد أن كان الاهتمام بها موزعاً بين عدد من القيادات العسكرية الأوروبية والباسيفيكية والمركزية. ومن بين الأسباب المذكورة لتبرير قيام القيادة الجديدة، أن التوزيع الجغرافي للمهام بين القيادات الثلاث أدى إلى مشاكل في التنسيق. فعلى سبيل المثال، يقع السودان ضمن اختصاصات القيادة المركزية، بينما يقع كل من تشاد وأفريقيا الوسطى ضمن مهام القيادة الأوروبية^(٤٣).

كما أشار نائب القائد الأعلى لقوات الناتو، الأميرال فوربس، أن البيئة الاستراتيجية التي تعمل فيها الولايات المتحدة قد تغيرت، إذ لم يعد مصدر الخطر في القوى الكبرى وإنما في الدول الضعيفة والفاشلة، وفي امتلاك أقليات تقنية متطورة. كما إن حدود القارة المفتوحة، وانتشار الاقتصاد غير الرسمي وعدم القدرة على السيطرة على تدفقات الأموال، ربما تجعل القارة مكاناً جذاباً للشبكات الإرهابية، وخاصة القاعدة، التي اتهمت بأنها تتاجر بالمعادن الأفريقية الثمينة^(٤٤). لذا، برز الاهتمام الأمريكي بأفريقيا، وخاصة في عهد الرئيس بوش، بزيادة فرص التجارة وزيادة العون بمبلغ ٥ بليون دولار، وإنشاء حساب تحدي الألفية (Millennium Challenge Account)، ومساهمة الحكومة الأمريكية في صندوق مكافحة الإيدز^(٤٥)، يضاف إلى هذا، التنافس القوي بين الولايات المتحدة والصين حول الموارد في أفريقيا. فالمنطقة الممتدة من دارفور إلى المحيط الأطلسي تمثل نشاطاً محموماً للشركات العالمية العاملة في استغلال الموارد، وتكاد هذه المنطقة، بأسرها، تكون إما مجالاً لاستخراج الفعلي للنفط والغاز أو مسرحاً لاستكشافهما.

لهذه الأسباب زادت الولايات المتحدة تعاونها العسكري مع عدد كبير من الدول الأفريقية، وأنشأت قاعدة عسكرية في جيبوتي.. وللولايات المتحدة الآن نحو عشرة برامج عسكرية تعمل في أفريقيا، خمسة برامج منها تهم السودان وبيئته الإقليمية، وهي^(٤٦):

– برنامج أمن الساحل والحدود الأفريقية: يقدم هذا البرنامج آليات خاصة للدول الأفريقية لمساعدتها في حراسة موانئها وحدودها من تسلل الإرهابيين، كما يوفر التدريب اللازم للقيام بهذا الأمر.

– برنامج فائض الأسلحة.

Lauren Ploch, «Africa Command: U.S. Strategic Interests and the Role of the U.S. Military in Africa», Council on Foreign Relations (CRS) (Updated 10 March 2008), p. 4.

Dustin Dehéz, «Washington's Africa Gambit: New Thinking in US Strategic Policy Prioritizes Africa», *International Politik* (Spring 2008), p. 52.

Greg Mills, «Africa's New Strategic Significance», in: John Davis, ed., *Africa and the War on Terrorism* (Aldershot, Hants, England; Burlington, VT: Ashgate Pub., 2007), p. 18.

Daniel Volman, «Why America Wants Military HQ in Africa», *New African*, no. 469 (January 2008), pp. 38-40.

– القوة المشتركة المدمجة – القرن الأفريقي: ومقرها جيبوتي، وقامت بدور رئيسي في دعم الغزو الأثيوبي للصومال في ٢٠٠٧. وقد استخدمت القوة مرافق عسكرية في جيبوتي وأثيوبيا وكنيا لتهاجم قوات المحاكم الإسلامية في الصومال.

– القوة المشتركة صمت الآزتيك. تأسست في عام ٢٠٠٣، بواسطة القيادة الأوروبية وتحت قيادة الأسطول السادس. ومهمتها محاربة الإرهاب في شمال وغرب أفريقيا. وقد قامت وحدة عسكرية تتبع للجيش المالي، درّبت بواسطة القوة المشتركة، بملاحقة أعضاء الجماعة السلفية للدعوة والجهاد الجزائرية في شمال مالي في عام ٢٠٠٤. وضمن هذا البرنامج درّبت وحدات من جيوش مالي وتشاد والنيجر وموريتانيا لمراقبة وحراسة الصحراء^(٤٧).

– اتفاقيات استخدام مرافق عند الحاجة؛ وتشترك فيها مالي والجابون من وسط أفريقيا. كما قررت الولايات المتحدة إقامة قاعدة عسكرية في جزيرة ساو تومي وبرنسيب في خليج غينيا نسبة إلى تصاعد عمليات القرصنة والسطو وأعمال العنف الأخرى التي تعرقل تدفق النفط من المنطقة.

أما الاتحاد الأوروبي فقد قرر الوجود العسكري المباشر في المنطقة. ففي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ أقر إرسال قوة عسكرية إلى شرق تشاد وشمال شرق أفريقيا الوسطى، أطلق عليها اسم يوفور، بهدف حماية المدنيين من اللاجئين والنازحين، وتسهيل وصول إمدادات الإغاثة إلى المحتاجين، وحماية موظفي الإغاثة والأمم المتحدة. وما يعزز هذا الاعتقاد، أن قوات حفظ السلام في أفريقيا تعاني نقصاً كبيراً يصل إلى نحو ٢٠ ألفاً، حيث إن ما التزم به كان نحو ٨٥ ألفاً، وما أسهم به بالفعل هو ٦٥ ألفاً^(٤٨). وقد اكتمل وصول القوة العسكرية في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ وقوامها ٣٤٠٠ فرد من ٢٥ دولة من الاتحاد، وبأشرت عملها فوراً^(٤٩). وتعمل القوة وفق قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٧٧٨، الذي أشار إلى أن ما يحدث في شرق تشاد وشمال شرق أفريقيا الوسطى يمثل تهديداً للأمن والسلم العالميين، وفؤّض الاتحاد الأوروبي بتكوين تلك القوة لتمارس عملها لمدة عام. وتعتقد هذه الورقة أن حماية اللاجئين والنازحين ليست السبب الرئيسي لنشر قوات اليوفور، وإنما حماية النظام في تشاد من هجمات المتمردين الذين فاجأوا القوات الحكومية التشادية ذات مرة بالهجوم عليها انطلاقاً من السودان عبر أفريقيا الوسطى.

لم يقتصر الشأن العسكري في المنطقة على الأطراف المذكورة، بل انضمت إليها الأمم المتحدة. فقد أعلنت المنظمة الدولية أن الحكومة التشادية وافقت على وجود متعدد تحت

(٤٧) John Donnelly, «US-Trained Forces Scour Sahara for Terror Links,» *Boston Globe*, 12/12/2004.

(٤٨) Bjoern H. Seibert, «EUFOR TCHAD/RCA - a Cautionary Note,» *European Security Review*, no. 37 (March 2008), p. 5.

(٤٩) Council of the European Union, «EUFOR TCHAD/RCA,» <http://www.consilium.europa.eu/cms3_fo/showPage.asp?id=1366&lang=en>.

مظلة الأمم المتحدة في تشاد وأفريقيا الوسطى (MINURCAT) لتوفير الحماية للمدنيين، والإسهام في مراقبة وحماية وتطوير حقوق الإنسان^(٥٠). كما أعلنت الأمم المتحدة أنها دعمت كتيبة من البوليس التشادي، حيث قامت بتدريب ٢٣٠ شخصاً من أفراد الوحدة، وستقوم قريباً بتدريب ٥٠٠ آخرين، حسب اتفاق بين الطرفين. وستكون مهمة الكتيبة، كما تقول الأمم المتحدة، حماية اللاجئين والمشردين. وقد قام فيكتور أنجلو، رئيس بعثة الأمم المتحدة في أفريقيا الوسطى، بزيارة معسكر اللاجئين في مدينة فرشانة، حيث يقيم نحو ٢٠٠ ألف سوداني وفدوا من إقليم دارفور. وذكر أنجلو أن الأمم المتحدة مهتمة بالأوضاع الإنسانية في شرق تشاد حيث يوجد نحو ٢٥٠ ألف لاجئ و ١٨٠ ألف مشرد^(٥١).

لعل واحداً من مظاهر تغير هيكل الأمن في القارة هو تنامي ظاهرة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، فقد أسهم ضعف الدولة وعدم قدرتها على توفير الأمن في انتشار الشركات الأمنية الخاصة. وقد تبدى ضعف الدولة في عدم قدرتها على دفع مرتبات الجنود لفترة طويلة، الأمر الذي دفعهم إلى التمرد والعصيان في مرات عديدة، وعدم قدرتها على بسط نفوذها في مناطق التخوم والأطراف الأمر الذي أدى إلى وجود فراغ أمني سعت الشركات الخاصة إلى ملئه. وأدى انتشار الشركات الأجنبية التي جذبتها موارد المنطقة إلى استخدام شركات الأمن الخاصة في توفير الحراسة.

٣ - اللاجئون والنازحون

يشير تعاضم أعداد اللاجئين والنازحين في المنطقة إلى تداخل النزاع وإلى آثاره الواضحة في قطاعات مقدرة من شعوب المنطقة. ففي السودان، يوجد نحو ٦٦٢,٣٠٠ نازح^(٥٢). وكانت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين قد أفادت بوصول أكثر من ٥٠٠,٠٠٠ كونغولي إلى جنوب السودان خلال الفترة الممتدة من الأسبوع الأخير من أيلول/سبتمبر إلى نهاية الأسبوع الأول من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، بعد أن فروا من الاعتداءات الشرسة على أيدي جماعة «جيش الرب للمقاومة» الأوغندية. وقال السيد رون ردموند، المتحدث الرسمي للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين، إن نحو ١٥٠ كونغولياً يعبرون يومياً إلى قرى ساكوري، وغانغورا، في منطقة يامبيو في جنوب السودان. وقالت السلطات المحلية في ساكوري إن لديها معلومات تفيد بأن قرية مورو، الواقعة على بعد نحو ٥٨ كيلومتراً داخل

(٥٠) لمزيد من التفاصيل حول دور الأمم المتحدة في تشاد وأفريقيا الوسطى، انظر: United Nations, «Implementation of the Recommendations Contained in the Report of the Secretary-General on the Causes of Conflict and the Promotion of Durable Peace and Sustainable Development in Africa: Progress Report of the Secretary-General», < http://www.un.org/esa/africa/reports_2004/A_59_285_eng.pdf >.

(٥١) الرائد، العدد ٤٠ (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨)، ص ٢.

(٥٢) United Nations Office of the Special Adviser on Africa [OSAA], «Human Security in Africa», (December 2005), p. 11, < <http://www.un.org/africa/osaa/reports/Human%20Security%20in%20Africa%20FINAL.pdf> >.

جمهورية الكونغو الديمقراطية، قد تعرضت للهجوم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨^(٥٣).

وعلى الرغم من أن اللاجئين والنازحين فرّوا من أماكن النزاع إلى ما يفترض أنه ملاذات آمنة، إلا أن المعسكرات التي يقيمون فيها أضحت أرضاً جديدة لأشكال مختلفة من الاعتداءات الجسدية والنفسية، ولصنوف متفاوتة من العنف تشمل القتل والاغتصاب والخطف والنهب المسلح. كما إن انتشار الأوبئة والأمراض يشكل تهديداً آخر يتجاوز مداه حدود المعسكر.

أظهر عدد من الدراسات أن اللاجئين ليسوا على شاكلة واحدة، لكن هناك أصنافاً متعددة من اللاجئين بسبب الحروب الأهلية. فهناك الذين فروا من مناطقهم نتيجة حالة الحرب العامة التي أفرزت دماراً وجعلت البقاء غير آمن. وهناك من فرّ بسبب الاستهداف المباشر من تطهير عرقي وإيذاء جسماني. كما إن هناك «اللاجئين المقاتلين» الذين شكّلوا دولة في المهجر تحت قيادة المتمردين، وهم الذين فرّوا من الهزيمة في الحرب وتجمعوا في المخيمات في شكل لاجئين في انتظار معارك جديدة^(٥٤).

وترى ليسشر أن الأسباب الاجتماعية الاقتصادية للاجئين ليست سبباً في انتشار العنف والحرب الأهلية، وأن المهم هنا هو الإطار السياسي للأزمة، فهو الذي يدفع اللاجئين إلى الانخراط في أعمال العنف إذا توافرت ثلاثة شروط هي: أولاً، أسباب الأزمة، وتعلق بلماذا وكيف هرب اللاجئين؟ والعامل المهم هنا هو نوع اللاجئين وفقاً للتصنيف الوارد آنفاً. ثانياً، قدرة ورغبة الدولة المستضيفة، فهي التي تشكل درجة تأثير الفاعلين الدوليين في الأزمة، فالدولة القادرة أو الراغبة هي التي تنظم نشاط المانحين، وتؤثر في احتمالات التدخل الخارجي في الأزمة، وتحدد نشاط المنظمات الإنسانية، كما إنها تسعى إلى منع أو الحد من عسكرة اللاجئين. ثالثاً، التأثير العالمي، ويتحقق عبر الدعم السياسي والعسكري المباشر، ويأتي من حكومات أو فاعلين غير حكوميين^(٥٥).

(٥٣) المركز السوداني للخدمات الصحفية، نقلًا عن: «وصول ٥٠٠,٠٠٠ كونغولي إلى السودان هرباً من اعتداءات جيش الرب»، وكالة السودان للأنباء (سونا)، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، <http://arabic.smc.sd/armain/artopic/?artID=46407>.

(٥٤) يرى فيرنر أن الظروف المحيطة بالحرب الباردة، التي جعلت اللاجئين جزءاً من الصراع المسلح، أدت إلى غياب موضوع نزع السلاح من المخيمات. ويعتقد أن الحديث عن أن المنظمات غير الحكومية ومفوضية اللاجئين التابعة للأمم المتحدة كانت من آليات الحكومة الأمريكية وحلفائها في التعامل مع تبعات الأزمة الإنسانية للنزاعات العالمية، واقعي ولا مبالغ فيه. في هذا الصدد، انظر: Myron Weiner, «The Clash of Norms: Dilemmas in Refugee Policies», *Journal of Refugee Studies*, vol. 11, no. 4 (1998).

(٥٥) كما توصلت بيث إلى نتائج مماثلة في دراستها عن لاجئي وسط أفريقيا، تؤكد أهمية الإطار السياسي الذي يوجد فيه اللاجئين. انظر: Beth Elise Whitaker, «Refugees and the Spread of Conflict: Contrasting Cases in Central Africa», *Journal of Asian and African Studies*, vol. 38, no. 211 (2003). Sarah Kenyon Lischer, «Catalysts of Conflict: How Refugee Crises Lead to the Spread of Civil Wars», (Ph. D Dissertation, Department of Political Science, Massachusetts Institute of Technology, Cambridge, MA, 2002), pp. 255-260.

ويبدو أن ما خلصت إليه دراسة ليسشر ينطبق بشكل كبير على اللاجئين الموجودين في السودان وفي دول الجوار الغربي وفي الكونغو الديمقراطية. فبسبب الحرب في جنوب السودان، وصل عدد اللاجئين السودانيين في أفريقيا الوسطى، في التسعينيات، إلى نحو ٣٦ ألفاً استقروا في منطقة إمبوكي، ويشير بعض التقارير إلى أن نصفهم كان من المقاتلين الذين حملوا معهم نحو خمسة آلاف قطعة سلاح، كما أن الجيش الشعبي لتحرير السودان كان يحتل مسافة تصل إلى نحو ٢٠٠ كيلومتر داخل أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى^(٥٦). وكان ينطلق منها لمهاجمة الجيش السوداني، وكان هذا العمق يوفر للجيش الشعبي السند العسكري والدعم اللوجستي الضروريين.

يشير بعض الدراسات إلى أن قدرة الحركات المسلحة على التعبئة الخارجية، مع وجود لاجئين في دول الجوار، يضاف إليهما وجود دولة مجاورة ضعيفة أو منافسة، تسهم في انتشار الحرب الأهلية^(٥٧).

خاتمة

من تحليل أوضاع الأمن الإقليمي على حدود السودان الغربية، فإن الورقة تخلص إلى أن قضايا أمن دول المنطقة لا يمكن أن تُحلّ أو يجري التعامل معها بمعزل عن بعضها البعض. فقد تداخلت قضايا الأمن الإقليمي في المنطقة إلى درجة تجعل أمر التعامل مع أي قضية ما، بحصرها داخل حدود سياسية وطنية لدولة بعينها، أمراً متعذراً. ولتحقيق الأمن على الحدود بين دول المنطقة، لا بد من التعامل مع الشبكات المتعددة بطريقة كلية وتكاملية. وما يفيد في تحليل الشبكات الاجتماعية أنه يستخدم مدخل البناء الاجتماعي في تحليله. فالقضايا الأمنية والحراك المترتب عليها ليسا موجودين سلفاً، وإنما يتكونان وفقاً للتعامل الاجتماعي السائد. كما إن الورقة أشارت إلى أن قضايا الأمن الإقليمي ليست تقليدية ومحصورة في ما يسميه دارسو الواقعية قضايا الأمن العليا، لكنها متعددة تشمل التحديات الرئيسية التي تجابه الإنسان في توفير الحد الأدنى من الحياة الكريمة. وهنا يتضح إسهام مدخل الأمن الإنساني في تحليل جزء مهم من الدوافع التي تحرك بعض الشبكات العاملة في المنطقة ■

(٥٦) «تقرير اتساع دائرة الحرب حول السودان: انتشار الجماعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى»، ص ١.
Dean Salehyan, «Transnational Rebels: Neighboring States as Sanctuary for Rebel Groups», (٥٧) *World Politics*, vol. 59, no. 2 (January 2007).